



## خطاب العرش الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة

طنجة: 30 يوليوز 2005

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي جعلنا من المغرب أرضاً مباركة وبلاداً عظيمة  
وأمماً عريقة ودياراً واسعة وملكاً عظيماً وقيادةً حكيمة  
وقيادةً حكيمة وقيادةً حكيمة وقيادةً حكيمة

شعبي العزيز،

يكتسي احتفالنا بعيد العرش لهذه السنة، كصاحباً متميزاً لتزامنه مع الذكرى الخمسين  
للاستقلال، لذلك، ارتأيت أن أجعل من خطابي لك اليوم، في الذكرى السادسة  
لتقدي أمانة قيادتك، وقفة جماعية، لاستلهام روح الوصية العالية، التي فضلها  
استرجع المغرب سيادته، ولترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، باعتبارها الغاية والوسيلة للنموذج  
بالأوراق الكبرى، للمبادرة الوصية للتنمية البشرية، التي تعاهدنا على إنجازها، ضمن  
إجماع شامل حول ثوابت الأمة وخياراتها الكبرى؛ مستمدين من الالتحام الوثيق بين  
العرش والمغاربة، الذي شكل على الدوام، مصدر قوتنا التي لا تنضب، عدة لتشييد  
مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم. وذلكم هو التحدي الأكبر، الذي ما فتئنا نعمل  
على رفعه، بالإصلاحات العميقة المتوالية. وكما أن لكل بناء ثابت ومرصوص دعائمه،  
وأن للدين أركانها، ولكل دولة قوية ركائزها القومية الخاصة، فإن للمواطنة الكاملة،  
التي ننشدها لكافة المغاربة، مرجعياتها الدينية والوصية التاريخية، المتمثلة في الإسلام  
والملكية والوحدة الترابية والديمقراطية. فالإسلام السني المالكي المعتدل والمنفتح،  
الذي كملت إمارته المؤمنين ساهرة على حمايته، ونقاء عقيدته السمحة، مع ضمان حرية  
ممارسة الشعائر الدينية، قد شكل، عبر العصور، البوتقة التي انصهرت فيها كل مكونات  
الهوية الوصية، الموحدة، الغنية بروافدها الحضارية المتعددة. ويقدر تمسكنا بما يميز  
الملكية المغربية من مشروعية دينية ودستورية، وروح شعبية، ووصية تاريخية؛ فقد  
ارتقىنا بها، إلى ملكية مواطنة، من خلال ما حققناه من تصور ديمقراطي وعمل  
تنموي، وتحرك ميداني. ملكية فاعلة تجسد خصوصيات الهوية المغربية، في تجاوب مع  
الإرادة الشعبية، والمقومات الحديثة للحكامة الجيدة، وضمن الوحدة والثقة والاستقرار،



اللازمة لإنجاز المشاريع الميكلية، والاختيارات الوصية الكبرى، بما تقتضيه من تعبئة واستمرارية، مهما كان توالي انتداب المؤسسات الدستورية.

كما أن تعلقك، شعبي العزيز، أباً عن جد، بوحدتك الترابية، ليعد جزءاً لا يتجزأ من وحنيتك العريقة، ومقوماً أساسياً للمواطنة العصرية الفاعلة. وهو ما جعل من تشبثك، على الدوام، بمغربية صحرائك، قضية وجود لا مسألة حدود. وإننا لنشيد بما أبدته، في الآونة الأخيرة، من إجماع وتعبئة، وبما أبانت عنه جاليتنا الوفية المقيمة بالخارج، من غيرة وحنية صادقة، وما تحلت به مختلف السلطات العمومية، المدنية والعسكرية، الأمنية والدركية والمساعدة، من يقظة وحزم ورياسة جأش والتزام بسيادة القانون، في مواجهة المؤامرات الفاشلة، للمسر بمون ميادتك، واستفزاز شعورك الوصني.

"كما ننوه بتصديك، بالتزام وإباء، ورفضك القاصم للمتاجرة السياسية الانتهازية، والاستغلال الدنيء للأوضاع المأساوية للأسرى المغاربة، المعتقلين بالتراب الجزائري، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني ومن منطلق التزامه الصادق بمواثيقه في شموليتهما؛ فإن المغرب لن يفرح في أي واحد من مواثيقه. ولن يكف عن محالبة المجموعة الدولية، بتحمل مسؤوليتهما كاملة في هذا الملف، الذي لن يحوى، بكيفية حقيقية ومنصفة، إلا بالكشف عن مصير كل المفقودين، وجبر أضرار المسرحين، ورفع الحصار عن المرجلين، الذين يشكلون حالة شاذة في العالم.

فهم لا يعاملون كلاجئين، سواء بمنع المندوبية الأممية السامية المختصة من الإشراف على مخيماتهم، ومن إحصائهم والتأكد من هويتهم، أو بعدم تمكينهم من حق اختيار العودة إلى وحنهم الأم المغرب، بكامل حريتهم. وبهذه المناسبة، نتوجه إلى كافة رعايانا الأوفياء، المتشبهين بمغربيهم، والذين يعانون من الحصار الكالم، المضروب عليهم بتندوف، للعودة إلى أهلهم وذويهم. فالوطن الغفور الرحيم، الذي يفتح ذراعيه لجميع أبنائه التائبين، العائدين إلى حضنه الحليم، يوفى لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.



وتأكيدا لتثبيت المغرب بالشرعية الدولية، فإننا نجدد الإعراب عن استعدادنا الدائم للتفاوض الجاد، لإيجاد الحل السياسي التوافقي النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائه، والذي يخص بدعم المنتظم الدولي، بما يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، في ظل سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

وإن تمسك المغرب بهذا الموقف الواقعي والمنصف، ليقوم على استراتيجية متعددة الأبعاد. فعلاوة على تجسيده للتوجه الديمقراطي لبلائدنا، فإنه يأخذ بعين الاعتبار حرصنا على تحقيق الاندماج المغاربي، على أسس سليمة ومتينة. كما أنه يراعي أمن واستقرار ورخاء شعوب حوض المتوسط، وكذا بلدان الساحل الإفريقي الشقيقة والصديقة، وتحصين هذه المنطقة الحساسة، من الوقوع في متاهة الإرهاب والبلقنة، التي لن يستطیع أحد أن يكون بمنأى عن مآثرها الوخيمة، وقتنا الكامنة والمتربصة. وعملا على إشراك مختلف فعاليات أقاليمنا الجنوبية، في تدبير شؤونها، قررنا إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، لتمكينه من تمثيلية متوازنة، وذات مصداقية، تجعل منه قوة اقتراحية، ومؤسسة فاعلة، للنهوض بهذه الأقاليم العزيزة علينا، والدفاع عن مغربيتها.

وإيماننا منا بأن الديمقراطية تعد من المقومات الأساسية، لقيام مواطنة حقيقية، فقد عملنا على تطوير مؤسساتها، وتفعيل آلياتها. ومن ثم، أقدمنا على تمكين العائلة المغربية من مدونة متقدمة ورائدة للأسرة، باعتبارها المنبت الأول، للتربية على المواطنة الصالحة. وتجسيدا لتجاوبنا الدائم مع الانشغالات الحقيقية لكل المواطنين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة أو خارجها، ومع تطلعاتهم المشروعة والمعقولة، فقد قررنا، بصفتنا ملكا-أميرا للمؤمنين، تخويل الكفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية.

" وبذلكم نؤكد عزمنا الراسخ على تعزيز ما حققناه من تقدم رائد، بما كرسته مدونة الأسرة من حقوق والتزامات، قائمة ليس فقط على مبدأ مساواة الرجل والمرأة، ولكن بالأساس على ضمان حقوق الكفل، والحفاظ على تماسك العائلة، وصيانة هويتها الوطنية الأصيلة.



وحرصا من جلالتنا على تفعيل الديمقرالصي والشمولي لهذا الإصلاح، النابع من الفضيلة والعدل، وصيانة الروايك العائلية : فإننا نصدر توجيهاتنا للحكومة، قصد الإسراع باستكمال مسطرة البت والمصادقة على صلبات الحصول على الجنسية المغربية، المستوفية لكافة الشروط القانونية. كما نكلفها أيضا بأن ترفع إلى نصرنا السامي اقتراحات عقلانية، لتعديل التشريع المتعلق بالجنسية، وملاءمته مع مدونة الأسرة، على ضوء تحقيق أهدافها النبيلة، المنشودة من قبل كل مكونات الأمة، وضرورة التنشئة على المواطنة المغربية المسؤولة.

وإدراكا للدور الحيوي، الذي تنهض به المدرسة، في تكامل مع الأسرة، لبناء مجتمع التضامن والإنصاف وتكافؤ الفرص الذي نعمل على ترسيخ دعائمه، وكذا تأهيل أجيالنا الصاعدة، لممارسة حقوقها، وأداء واجباتها، واندماجها في عالم المعرفة والاتصال، فقد جعلنا في صدارة الإصلاحات الشاملة والعميقة، التي نفوقها، اعتماد ميثاق وطني للتربية والتكوين.

وفي سياق حرصنا الموصل على تفعيل الأمثل له، لتنمية مواردنا البشرية، التي هي ثروتنا الحقيقية، مستولى تنصيب المجلس الأعلى للتعليم، الذي وضعنا كصهيره الشريف، لينهض بدوره، كمؤسسة دستورية، للتشاور والاقتراح البناء، والتوقع، والتقييم الموضوعي، لهذا الورش الحيوي.

وبموازاة مع ذلك، فإننا عازمون على تقوية الهيآت المكلفة بتأخير وتمثيل المواطنين.

وفي صلبيتها الأحزاب السياسية الناهضة بدورها الديمقرالصي، في إيجاد نخب قادرة على التدبير الجيد للشأن العام. هدفنا الأسمى تمكين بلادنا من مؤسسات تمثيلية ذات مصداقية، منبثقة من انتخابات حرة، من شأنها إبراز مشهد سياسي معقلن، قائم على أغلبية منسجمة، متوافقة على برنامج حكومي مشترك ومعارضة بناءة، كقاصين متنافسين ومتكاملين، في خدمة المصالح العليا للوطن والمواطنين.

وبنفس الحرص، نتتصر من المنكلمات النقابية والغرف المهنية، المساهمة بدورها الفعال في



تحفيز المقاولات، باعتبارها شريكا في نجاحها واستمرارها. كما نشيد بالجهود السخية، التي تبذلها فعاليات المجتمع المدني، لإشاعة روح المواطنة، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي، الموفر لشروط العيش الكريم.

ولكون وسائل الإعلام، شريكا فاعلا في ترسيخ المواطنة الإيجابية، فإن غيرتنا الصادقة على حسن قيامها برسالتها النبيلة، في تنوير الرأي العام، وترسيخ البناء الديمقراطي، لا يعادلها إلا حرصنا على أن تكون ملتزمة بضوابط قانونية وأخلاقية ومهنية، مجسدة للتوفيق بين الحرية والمسؤولية، واحترام النكاح العام، في نطاق سيادة القانون، وسلطة القضاء ."

"وفي هذا السياق، ندعو بكل إلحاح، الحكومة وكل الفاعلين في هذا المجال إلى الإسراع بإخراج المنظومة الجديدة، الكفيلة بإصلاح وتأهيل الصحافة، للنهوض بدورها في ترسيخ المواطنة المسؤولة، مثلما ساهمت بالأمر في بلورة الروح الوطنية. كما نتشكر في هذا الصدد، من كل الفاعلين في الحقل السياسي والإعلامي، أن تنصب جهودهم على تشكيل قوة اقتراحية، للتعيين الموضوعي والنزيه، عن الانشغالات الحقيقية للرأي العام، وتعميق وعيه وتعبئته، حول ما يتطلبه كسب معركة المغرب الأساسية. تلك المعركة التي لا يجوز اختزالها في مواسم انتخابية، ولا جعلها منطلقا لحسابات ضيقة أو وهمية.

إنها بالأمر المعركة الحقيقية للنهوض بالتنمية البشرية، التي ارتأينا مشاهرتك عمق تصورنا الاستراتيجي لمساراتها الثلاثة.

ذلكم أن اعتزازنا بما حققناه من تقدم، في المسار الأول، لتحديث الدولة - الوطنية، وترسيخ التثبيت بهويتها الموحدة، ويرمون سيادتها، لا ينبغي أن يحجب عنا كون تشييد دولة المؤسسات يمر حتما عبر الإقرار بحزمة المؤسسات نفسها، وبأن دولة الحق لا تستقيم بغير صيانة حق الدولة.

وفي هذا الصدد، فإننا معترفون بما حققناه جميعا على درب بلوغ المقاصد النبيلة، للمصالحة التي أهلكنا مسلسلها الرائد، سواء مع تاريخ المغرب العريق، بإعادة الاعتبار





للثقافة الأمازيغية، التي نؤكد عزيمنا الراسخ على مواصلة النهوض بها، بوصفها مكوناً أصيلاً للهوية المغربية الموحدة، أو مع المعاصر منه، بالمبادرة الشجاعة لإحداث هياكل الإنصاف والمصالحة، التي لم تدخر جهداً فيما هو منوط بها، بالإضافة إلى إعلائنا المصالحة بعداً جغرافياً وعمقاً تنموياً، بجعل المناطق المحرومة والمهمشة في صدارة اهتمامنا.

بيد أن ما نريده لهذا المسلسل المقدم من صلب شمولي وموازنة فاعلة، لن يكتمل إلا بمصالحة مغاربية مع المبادرة الذاتية والاقتصاد والإنتاج. وهو أمر متاح لنا، بفضل ما نتوفر عليه من رصيد وطني رائد، في اختيار الليبرالية واقتصاد السوق، وكذا ما أنجزته بلادنا من بنى تحتية حيوية، كبناء السدود، وتعميم التزويج بالماء الشروب، وكهربة العالم القروي. بالإضافة إلى الاستثمار الموفق لعائدات الخوصصة، من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقدم الكبير في مجال الأخذ بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، فضلاً عن الإشعاع الدولي والمصادقية المشهود بها للمغرب عالمياً.

وبموازاة مع جعل السياحة قاصرة للتنمية، وقلبنا للاستثمار وجسرنا للتفاعل الحضاري، ونموذجاً للقصاصات، التي نتوفر فيها على استراتيجيات واضحة المعالم؛ فإننا عازمون على مواصلة إنجاز البرامج الضخمة للسكن اللائق.

وفي هذا الاتجاه، نلمح على أن يندرج ذلك ضمن مخططات عمرانية، لجعل كل قرية ومدن، مراكز للأنشطة الاقتصادية، المدرة لفرص الشغل والدخل القان والارتياح بالأرض.

"كما نؤكد على تفعيل دور الوكالات الحضرية، للارتقاء بمدننا إلى فضاءات للعيش الكريم، والتآلف والتساكن الإنساني، بدل أن تكون مجرد بنايات متراكمة، مفتقرة للروح الحضارية.

وبمنظور شمولي، فإننا مصممون على تعميق وعقلنة الجهوية، لإقامة مناطق مندمجة ومتجانسة، جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وبنفس العزم، سنمضي قدماً في تحقيق



المشاريع الميكالية الكبرى لصنجة - المتوسك، وتوسيم شبكة الكرق السيارة، وتحسين كسروف ومناخ الاستثمار المتكج. علاوة على ترسيخ ثقافة التضامن، وتعزيز دور المجتمع المدني.

شعبي العزيز، مهما يكن رصيدنا الإيجابي ولهموحننا الكبير، للنهوض بالمسلسل الإصلاحي والأورش الواعدة المفتوحة فيه، فإنه يتعين علينا أن نصارح أنفسنا، وبكل شجاعة ومسؤولية، بأن المواطنة الحقيقية، ستبقى ناقصة وصورية، وهشة وغير مكتملة، ما لم يتم توليها بمضمون اقتصادي واجتماعي، وتدعيمها بحمولة ثقافية، وتحسينها بروح أخلاقية.

ولذلكم أهلكنا المبادرة الوصنية للتنمية البشرية، ذات العمق الاستراتيجي، والبعد الجهوي المندمج، والصابغ التضامني، لمحاربة العجز الاجتماعي، والتفاوت المجالي. وإذا كنا قد شرعنا في تفعيلها، بتمكينها من الكفاءات البشرية العالية، والموارد المالية القارة، والوسائل الناجعة؛ فإننا نتكبر من الصبغة السياسية والقوى الحية للأمة، التي نشيد بالتفافها حولها، ما هو أهم، ألا وهو الانخراط الفعلي في تجسيدها في برامج ميدانية ملمومة.

بيد أنه لن يتأتى تحقيق التنمية الشاملة، إلا بتأهيل وتحديث اقتصادنا، وكسب رهانات الانخراط في الاقتصاد العالمي، والتبادل الحر، لتسريع وتيرة النمو، وتقوية التنافسية والإنتاجية، وخلق الثروات، بهدف إيجاد الشغل.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أننا نعتبر توفير فرص العمل المنتج للشباب، في صدارة انشغالنا، بالنظر لكونه استثمارا للحاقات، ما أحوج بلادنا إلى موعدها وعقولها.

وبقدر ما نوجه الحكومة، إلى أن تواصل إيلاء قضية تشغيل الشباب، أسبقية الأسبقيات، ندعو الجميع، إلى اعتبار أن معالجة هذه المعضلة، تستوجب تضافر جهودهم؛ متكبرين منهم، أن يجعلوا من المناصرة الوصنية المقبلة للتشغيل، ليس مجرد لقاء كسرفي بين فرقاء،



منغلقين في مواقف ضيقة وحامدة، لا تفضي إلا إلى الصريق المسدود. وإنما ينبغي أن تشكل قضية مع الأساليب التقليدية التبسيطية، التي برهنت عن عدم جدواها.

وبعبارة أوضح، نريدها تحولاً عميقاً بين شركاء متعاونين، يجمعهم الوعي بالمصير المشترك في انفتاح على الحوار البناء، والاجتهاد الخلاق، والمبادرة الذاتية والجماعية، لا ابتكار الحلول الناجعة، واستكشاف الآفاق الواعدة، مع استحضار الإكراهات الموضوعية.

وفي هذا السياق، فإن التشبع بالموالفة المسؤولة، يقتضي التوعية بمحدودية الإمكانيات المتوفرة، وبتزايد الحاجيات الملحة، ولا سيما إزاء ما يفرضه ارتفاع فاتورة النفط، والآفات والكوارث البيئية غير المتوقعة، من تحملات مادية، استثنائية ومنهكة.

"ولرفع هذه التحديات، فإنه يتعين على الجميع، أن يتحمل مسؤولياته الكاملة : بدءاً بالدولة التي يجب أن تنهض بدورها الاستراتيجي، في الضبط والتقنين، والتوقع والتحسين، وترشيد النفقات، وتحرير القطاع العام، وإعادة هيكلة قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات. ومروراً بالقطاع الخاص الذي يتعين عليه الانخراط القوي في أوراش التنمية، سواء بمقاولاته المولدة، التي نشيد بجهودها. أو بتلك التي تعاني صعوبات موضوعية، والتي تؤكد ضرورة دعمها. ولا سيما الصغرى منها والمتوسطة. وانتهاءً بوضع حد لاقتصاد الربيع، سواء على صعيد المقاولات أو القطاع البنكي

وسيسهل نجاحنا في هذه المسارات، بل وفي كل الإصلاحات، التي ألقيناها، رهينا بأخذنا بالحكمة الجيدة، باعتبارها الآلية الناجعة لتحقيق الموالفة المثلى. وفي هذا الصدد، يتعين، على وجه الخصوص، مواصلة إصلاح القضاء، بكل جدية وحزم، باعتبار العدالة المستقلة والنزيهة، عاملاً أساسياً لتوفير الثقة، وسيادة القانون، اللازمين لتحسين الاستثمار والتنمية.

كما يجب الإسراع بتحديث الإدارة، بما يكفل فعاليتها، حتى تجعل من خدمة الصالح العام، ومن القرب من المواطن شغلها الشاغل. وبموازاة ذلك، نؤكد على





وجوب تخليق الحياة العامة، بمحاربة كل أشكال الرشوة، ونهب ثروات البلاد والمال العام.

وإننا نعتبر أي استغلال للنفوذ والسلطة، إجراماً في حق الوطن، لا يقل شناعة عن المس بحرماته. وفي هذا الشأن، نؤكد على الالتزام بروح المسؤولية والشفافية، والمراقبة والمحاسبة والتقييم، في كل سيادة القانون، وسلطة القضاء، بما هو جدير به من استقلال ونزاهة وفعالية.

وتلكم سبلنا لتحقيق المواطنة المغربية البناءة، وتأهيلها للانخراط في منظومة القيم الكونية، ولا سيما في عالم أصبح قرية صغيرة، متميزة بتعدد الفاعلين المؤثرين في توجهاته المتسارعة والحاسمة.

ولكي يكون لنا حضورنا الوازن في معتركه، فإننا مكالمون بتعزيز انتهاجنا لاستراتيجية هجومية، من خلال تفعيل الدبلوماسية الموازية، البرلمانية والحزبية، والاقتصادية والثقافية، والإعلامية والجموعية. وذلك في نطاق خطة متكاملة ومتناسقة، قائمة على ترسيخ ما أقدمنا عليه من توسيع الدوائر الثلاث لحسن الجوار، والتضامن الفاعل، والشراكة الإستراتيجية، وتعميق ارتكازها على التعريف الموصول، بعدالة وقدمية قضية وحدتنا الترابية، ونهج التسوية السلمية للمنازعات، والاندماج الاقتصادي الإقليمي، والتفاعل المشم مع بلدان الشمال، لإقامة نظام عالمي أوفر أمناً، وأكثر توازناً وإنصافاً، وأقوى التزاماً بالشرعية الدولية، وبالقيم الكونية السامية، فضلاً عن توجيه تعاون جنوب-جنوب، من خلال مشاريع ملمومة، تلبى الحاجيات الملحة للسكان، الأكثر خصاصة وتضرراً."

"وفي هذا الصدد، فإننا إذ نؤكد موصول دعمنا الميداني والفاعل للتنمية البشرية المستدامة، للبلدان الإفريقية؛ فإننا نشيد، على وجه الخصوص، بما أبانت عنه الأعرص الكهوية لقواتنا المسلحة الملكية، من تفان في تجسيد تضامننا الإنساني والأخوي النبيل، مع شعوبها الشقيقة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه، من مكاسب في المسار السياسي، لترسيخ الدولة العصرية، القوية بالديمقراطية وسلطة القانون، فإنه يتعين علينا العمل على تحصينها



وترسيخها. وينفس الحرص القوي، يجب أن نضاعف الجهود، في المسار الثاني، المتعلق بإنجاز الإصلاح والأوراش الهيكلية، للارتقاء بها من مرحلة الإقلاع، إلى لُحور السرعة القصوى، ومن تراكم النتائج الكمية إلى جودة التقدم النوعي، لتلتحق بقاهرة القطاعات المتصورة. أما المسار الحيوي للتنمية البشرية والحكمة الجيدة المؤسسية والاقتصادية، فيقتضي منا التعبئة القوية لكسب رهاناته المصيرية. وذلك بحسن استثمار رصيدنا الوصفي الغني، في الالتحام بين العرش والشعب، ولصاقتنا المتجددة، المتمثلة في توجهنا الديمقرالصي المتميز؛ باعتبارهما معاً أمضى سلاح لكسب معركة النهضة الشاملة. وسنسير، بإذن الله تعالى، على درب التقدم والإصلاح، لتحقيق ما تتطلع إليه، شعبي العزيز، من سؤدد وازدهار، إسوة بأسلافنا الميامين، وفي كصليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان صاحبنا الجلالة الملك محمد الخامس، محرر المغرب، والملك الحسن الثاني، باني دولته الحديثة، خلد الله في الصالحات ذكرهما، واثقين من وعد الله الصادق، لكل العاملين المخلصين " : إن يعلم الله في قلوبكم خير ليوتكم خيراً".

صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ."